معهد دول الخليج
العربية في واشنطن
لبناء جسور التفاهم

قطر تواجه الواقع الجديد لأسواق الطاقة العالمية

بقلم ديفيد ب. روبرتز

ورقة بحثية
رقم 7
2015

إن معهد دول الخليج العربية في واشنطن، الذي تأسس عام 2014، هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف إلى التعزيز من فهم وتقدير أهمية التنوع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في دول الخليج العربية. ويسعى المعهد، من خلال أبحاث الخبراء والتحاليل وتبادل الزائرين والمناقشات العامة، إلى تشجيع النقاش البنّاء والمدروس وتثقيف صناع القرار الأمريكيين بشأن هذه المنطقة الجيوستراتيجية الحساسة.

© معهد دول الخليج العربية في واشنطن 2015. جميع الحقوق محفوظة.

لا يتخذ معهد دول الخليج العربية في واشنطن مواقف مؤسساتية بشأن قضايا السياسات العامة؛ والآراء الممثلة هنا تعكس وجهة نظر المؤلف، ولا تعكس بالضرورة وجهات النظر الخاصة بمعهد دول الخليج العربية في واشنطن، أو الموظفين العاملين فيه، أو مجلس إدارته.

يحظر نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من معهد دول الخليج العربية في واشنطن. للاستفسارات، يرجى التواصل معنا على العنوان التالي:

Arab Gulf States Institute in Washington
1050 Connecticut Avenue, NW
Suite 1060
Washington, DC 20036

كما يمكن تحميل هذا المنشور من دون أي تكلفة عبر الموقع الإلكتروني التالي www.agsiw.org

حقوق صورة الغلاف محفوظة لـ: خالد دسوقي / وكالة فرانس برس / صور غيتي

نبذة عن المؤلف

انضم ديفيد ب. روبرتس إلى قسم دراسات الدفاع في جامعة "كينجز كوليدج" في لندن في تشرين الأول/ أكتوبر 2013. وقبل انتقاله إليها، كان ديفيد مدير مكتب المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والأمن في قطر. وقد حاز شهادة الدكتوراه من جامعة "دورهام"، ودرجة الماجستير في الدبلوماسية من جامعة "نوتنغهام" في العام 2005، وعلى درجة الماجستير (مع مرتبة الشرف) في العلاقات الدولية من جامعة "سانت أندروز" في العام 2004. وهو مؤلف كتاب "قطر: تأمين الطموحات العالمية للمدينة–الدولة".

قطر تواجه الواقع الجديد لأسواق الطاقة العالمية

بقلم ديفيد ب. روبرتز

الملخص التنفيذي

هيمنت قطر منذ فترة طويلة على سوق الغاز الطبيعي المسال، وهو مصدر للطاقة يحظى بشعبية متزايدة ويمكن نقله لمسافات بعيدة ويعتبر على نطاق واسع على أنه أنظف من الفحم، ويحتل مجالات متزايدة الأهمية في مزيج الطاقة الخاص بالدول. في العقود الأخيرة، أدى ارتفاع الطلب والعرض المحدود نسبيًا إلى خلق مناخ يسمح لقطر باستغلال مواردها الضخمة من الغاز واقتصادات السعة المترتبة عنه لتهيمن على السوق. في الواقع، تهيمن قطر على سوق الغاز الطبيعي المسال أكثر بكثير من هيمنة المملكة العربية السعودية على سوق النفط.

ولكن فترة الهيمنة هذه شارفت على نهايتها. فالطلب في الصين الذي عزز النمو في هذه الصناعة يتراجع ولم يتم استبداله. في جميع أنحاء العالم، من أستراليا مرورًا بالولايات المتحدة وإسرائيل وصولًا إلى موزمبيق، جرت اكتشافات كبيرة وشجع ارتفاع الأسعار مئات الملايين من الدولارات في الاستثمارات في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال. حتى مع هبوط أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال، والذي يقف في وجه العديد من الموردين الجدد ونفقاتهم المكلفة لإنشاء البنية التحتية اللازمة للغاز الطبيعي المسال، سيتنهي وضع قطر المهيمن الذي تزود فيه ثلث الغاز الطبيعي المسال في العالم بحلول نهاية العقد الحالي.

على الرغم من أن إيرادات ميزانية قطر تراجعت بنسبة 40 في المئة من تموز/ يوليو 2014 إلى تموز/ يوليو 2015، إلا أن الدولة بدأت بعملية تخفيض في العام 2013 عندما تولت الإدارة الجديدة بقيادة الأمير تميم بن حمد آل ثاني الحكم. وقد كانت هذه التخفيضات مدفوعة جزئيًا بوجهة نظر فطنة متوسطة المدى إلى الاتجاه الهابط لأسواق الطاقة. إلا أن القيادة الجديدة كانت أيضًا تقوم بتصريحات سياسية، وذلك من خلال تقليص بعض المشاريع التي تفضلها والأكثر تكلفة من سابقاتها مثل مؤسسة قطر التي تشرف على الجامعات الأجنبية في "المدينة التعليمية" في الدوحة. تحتاج هذه الإدارة الجديدة إلى التأكد على أنها لا تعرقل عمل مؤسسة قطر، وهي محرك مركزي لدفع الدولة لتنويع اقتصادها بعيدًا عن الاقتصاد الذي تهيمن عليه المحروقات، فيما يبقى اعتماد قطر على صناعة النفط والغاز كبيرًا. لكن حتى مع الاعتماد على النفط والغاز والنهاية الوشيكة لهيمنتها في مجال الغاز الطبيعي المسال، يبقى عدد سكان قطر قليلًا ويبقى دورها في توريد الطاقة ضخمًا. بالتالي، ستكون قطر قادرة بسهولة على إدارة أمورها المالية إذا بقيت طموحاتها محدودة أكثر من ذي قبل، وذلك كما تقترح الإدارة الحالية من خلال طموحاتها السياسية الأكثر محدودية.

السياق التاريخي

إن أي شخص مطّلع على السياسة، سواء سياسات الخليج أو سياسات الطاقة على نطاق أوسع، يدرك أن قطر هي مرادف للغاز الطبيعي المسال. فإمدادات الغاز الضخمة في قطر تأتي من حقل الشمال، وهو إلى حد بعيد أكبر حقل للغاز المنفصل (أي حقل من الغاز لم يتم العثور فيه على النفط) في العالم تتشارك فيه مع إيران. إن هذه الميزة الجيولوجية الفريدة، والتي اكتشفت في العام 1971، سمحت للدولة تقريبًا بمضاعفة دخلها ما بين العقد الأول والعقد الثاني من الألفية الثانية مع تشغيل المزيد من منشآت الغاز الطبيعي المسال. مع ذلك تطلب الأمر من قطر أكثر من ثلاثة عقود للاستفادة بنجاح من هذه الموارد نتيجة لمجموعة من العوامل. عند اكتشاف الحقل، تجلت ردة فعل النخبة الساحقة في خيبة الأمل من أن الحقل المكتشف هو حقل غاز وليس حقل نفط.[1] إذ كان النفط رائجًا جدًا لدرجة كان يُنظر إلى الغاز تقريبًا على أنه مصدرًا للإزعاج، وهو مثال رائع على قصر النظر الذي يمكن أن يصيب كافة المناطق والصناعات. ومع تقليص الميزانيات الذي ترافق مع انخفاض أسعار النفط في الثمانينات، حولت الحكومة القطرية انتباهها إلى حقل الشمال، ولكن من دون أي حماسة. وقد تطلبت تنمية الحقل مزيجًا عرضيًا من السياسة المحلية والدولية حتى يتم بنشاط وفعالية. في النصف الأخير من الثمانينيات، برزت نخبة جديدة لتحل محل تلك الرصينة، وحلت حيوية الشباب مكان الاحتراس القديم. يُذكر أن ولي العهد آنذاك الأمير حمد بن خليفة آل ثاني كان يقدم فيضًا من الأفكار الجديدة، والتي تضمنت إعطاء الأولوية لتنمية حقل الشمال. وقد عهد بذلك إلى عبد اللّه بن حمد العطية، وهو صديق طفولته المقرب منه ووزير الطاقة والصناعة ما بين 1992 و2011. من جهته ركّز العطية على هدف وحيد وعمل على المشروع بشكل لا مثيل له حتى الآن، كما أنه أدرك أهمية الاعتماد بشكل كبير على مشورة الشركات الكبرى المتخصصة في النفط والغاز. بالتالي، لا عجب في كونه يُعتبر الأب في صناعة الغاز الطبيعي المسال في قطر.

بيد أن قطر كانت لا تزال بحاجة إلى الحصول على شركاء لإطلاق هذه الصناعة. إذ إن إنشاء البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال كان، ولا يزال، عبارة عن مشروع مكلف جدًا. لذا احتاجت قطر إلى شركات الطاقة والبنوك والحكومات الأجنبية للتعاون على توفير التمويل اللازم للاستثمار في البنية التحتية والمتطلبات المضمونة للغاز.

لحسن الحظ، من وجهة نظر دولة قطر، كان الطلب على الغاز الطبيعي المسال آخذ في النمو في منطقة شرق آسيا. إذ كانت الدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان تتنافس على التوريد. هذا واجتمعت الاتحادات المالية اليابانية الرئيسة، بما في ذلك البنوك وشركات الطاقة الإقليمية، لتوفير المزيج الضروري من الأموال والطلبات، لتصبح بذلك مساعدة قطاع الغاز الطبيعي المسال القطري.[2] وفي العام1997 غادرت أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال المستخرج من حقل الشمال مدينة رأس لفان القطرية في طريقها إلى اليابان.

بعد ذلك سخّرت قطر اقتصادات وامكانيات مالية هائلة لتهيمن على هذه الصناعة. وتناغما مع حجم الحقل الضخم، كلفت قطر فئة جديدة من ناقلات الغاز الطبيعي المسال الكبيرة جدًا ساعدت على تقليل التكاليف بشكل اكبر ويسرت للدولة بالاستفادة من قربها نسبيًا من الأسواق الأوروبية والآسيوية.

هذا وكانت شركات النفط الدولية الكبرى والتي انسحبت من قطر، أي شركتي «شل» و«بي بي»، حريصة على العودة إلى السوق القطرية. وقد شقت شركة «شل» طريق عودتها من خلال الاستثمار بقيمة 19 مليار دولار في أكبر منشأة في العالم لتحويل الغاز إلى سائل. فقطر تقود العالم الآن في هذا القطاع، وهي ميزة

1 جوستين دارغن، "ثورة الغاز في قطر" (Justin Dargin, "The Gas Revolution in Qatar")، في أسواق الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، محرر بسام فتوح وجوناثان ستيرن (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2011)، 322.

2 كوهي هاشيموتو، جرير إلاس، وستايسي إيلر "الغاز الطبيعي المسال من قطر: مشروع قطر غاز" (Kohei Hashimoto, Jareer Elass, and Stacy Eller, "Liquefied Natural Gas from Qatar: The Qatargas Project") في الجغرافيا السياسية لسلسلة أوراق عمل الغاز (ستانفورد: منتدى الطاقة في معهد بيكر في جامعة رايس، كانون الأول/ ديسمبر 2004)، 247.

كبيرة لأنها تتيح للدولة تحويل الغاز إلى منتجات أعلى سعرًا وتتمتع بقيمة مضافة، الأمر الذي يقلل من اعتمادها على بيع الغاز الطبيعي المسال الصافي.[3] وفي العام 2006، بعد عقد واحد فقط في صناعة الغاز الطبيعي المسال، أصبحت قطر أكبر مورد في العالم.

الرسم البياني أ: موردو الغاز الطبيعي المسال في العالم ١٩٩٦ –– ٢٠١٤

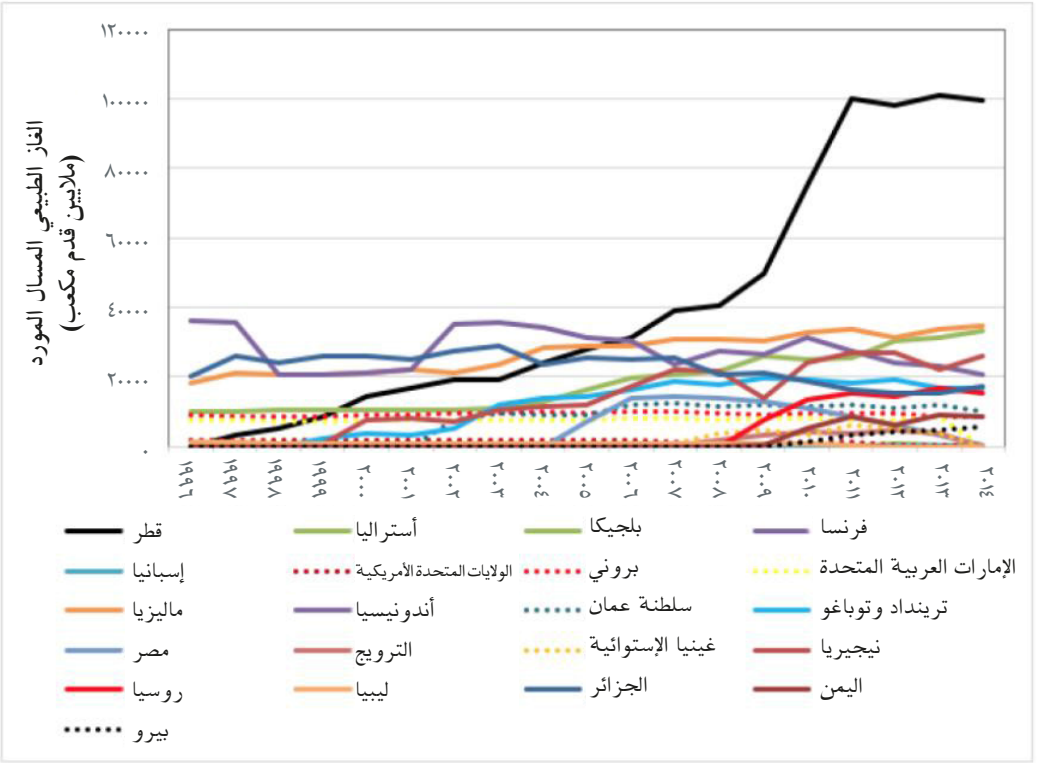

لم تكن قطر بأي حال من الأحوال بلدًا فقيرًا قبل استثمارها للغاز الطبيعي المسال. نظرًا إلى عدد المحدود الذي لا يتخطى حاليًا 300 ألف وإلى الاحتياطيات النفطية الكبيرة، تمتعت لفترة طويلة بناتج محلي إجمالي للفرد مرتفع بشكل كبير. في هذا الإطار، لا يُظهر الرسم البياني «ب»، ومصدره إحصاءات البنك الدولي، فقط عملية المد والجزر في اقتصادات الدول المصدرة للنفط والغاز، أي قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (ومن أجل المقارنة، المملكة المتحدة)، ولكنه يظهر أيضًا التأثير المتزايد لإيرادات الغاز الطبيعي المسال في أوائل القرن العشرين على ثروة الدولة القطرية.

من الواضح أن الربح المفاجئ من الغاز الطبيعي المسال لم يكن ضروريًا لإدارة الدولة. ولكنه كان ضروريًا لتمكين السياسات الخارجية والداخلية الكبرى التي يطلقها حمد بن خليفة الذي يعمل بفعالية ويفرض هيمنته، والذي راح يفرض سلطته على إدارة الحكم أكثر وأكثر في أواخر الثمانينيات إلى أن استولى على السلطة في العام 1995. على الصعيد الخارجي، فقد أراد حمد بن خليفة إحداث ثورة في وجهة النظر إلى دولة قطر، من دولة كانت غائبة عمليًا عن جميع المحادثات الهامة على الساحة الدولية، إلى دولة من شأنها أن تصبح مركزًا لمبادرات الوساطة على المستوى الإقليمي كما وعلى مستوى العالم، ومركزًا من أفضل المراكز الرياضية على الإطلاق، أي بشكل عام دولة ذات تأثير فعلي. أما على الصعيد المحلي، فقد اعتمد رؤى مكلفة لتحويل نظام التعليم في دولته. وشمل ذلك برنامجًا ضخمًا لبناء المدارس وتغيير جذري في المناهج في ظل استشارة أمريكية.

3 مايكل بيل، «تحويل الغاز إلى سائل في شركة شل: ضربة معلم أو خطوة نافصة» (Michael Peel, "Shell Gtl: Masterstroke or a Wrong Turn")، فاينانشال تايمز، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

الرسم البياني ب: التقديرات العالمية لنصيب الفرد في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة ١٩٩٦ – ٢٠١٤

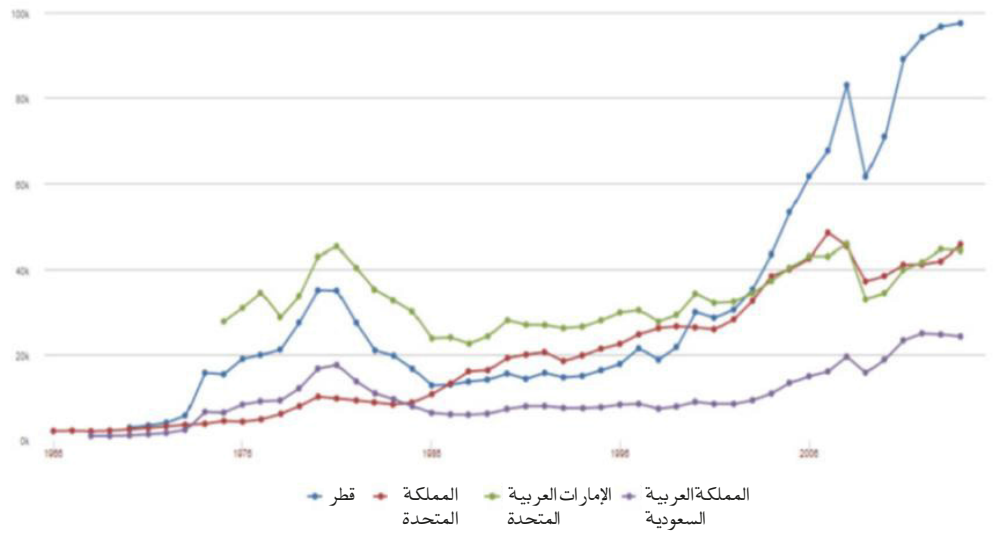

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

من خلال مؤسسة قطر التي تركز على الشق التعليمي والشق الاجتماعي والتي تديرها الزوجة الثانية والأكثر تأثيرًا للأمير حمد بن خليفة، الشيخة موزا بنت ناصر المسند، خصصت الدولة مبالغ كبيرة للتعليم. إذ أشرفت مؤسسة قطر على بناء منطقة جديدة بالكامل، وهي المدينة التعليمية في الدوحة، وأدخلت عليها مؤسسات تعليمية معظمها من الجامعات الأمريكية. الجدير بالذكر هنا أن قطر لديها الآن أفضل الجامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن عملية استيراد التعليم هذه من مؤسسات التعليم الأجنبية هو بعيد كل البعد عن الشعبية العالمية في قطر. إذ إن العديد من القطريين يشعرون بالاستياء من تكلفة المشروع ومن غياب اهتمام الدولة الواضح بالجامعة الوطنية، أي جامعة قطر، في حين أن آخرين لا يحبذون عملية تطعيم الصفوف التعليمية التأسيسية الغربية البحتة، تمامًا كما الأخلاقيات وفرق العمل في النظام التعليمي القطري.

على الرغم من أن الغاز الطبيعي المسال كان ركيزة أساسية لهذه السياسات الجديدة، إلا أن ارتفاع أسعار النفط لسنوات يعني أن الإيرادات النفطية بقيت تشكل أكبر جزء من إيرادات الميزانية في قطر. في هذا الإطار، يرى بعض المحللون أنه فقط مع انهيار أسعار النفط هذا العام باتت عائدات الغاز الطبيعي المسال تشكل المصدر الأول للدخل بالنسبة إلى الدولة القطرية.[4]

العرض والطلب

تمتعت قطر بتاريخ حديث من ارتفاع أسعار النفط والغاز الذي ملأ خزائن الدولة وسهّل سياسات الدولة التوسعية والمكلفة. ولكن عملية المد هذه تتحول، مع اندماج العوامل على جانبي المعادلة، أي العرض والطلب، بشكل متزايد في العامين 2014 و 2015 لإعطاء السوق (وبالتالي الإيرادات القطرية) طابعًا هابطًا أثار قلق السلطات القطرية على نحو متزايد. ومما يفاقم هذه الصعوبات المالية المنذرة بالسوء هي المشاكل الأوسع نطاقًا والتي

4 ستيفن أندرسون، "بناء أساس متين للمستقبل" (Stephen Anderson, "Building a Strong Foundation for the Future") في قطر إكونومي ووتش (PWC، كانون الثاني/ يناير 2015).

تعاني منها الدول ذات الأسواق الناشئة في جميع أنحاء العالم والتي شعر بها بشدة وبشكل خاص مصدرو سلعة الغاز الطبيعي مثل قطر في مواجهة ما يراه بعض المحللين على أنه نهاية مرحلة الازدهار القصوى لهذه السلعة.[5]

الرسم البياني ج: عائدات دولة قطر من النفط ومن العائدات المرتبطة بالغاز الطبيعي المسال ٢٠٠٣ – ٢٠١٠

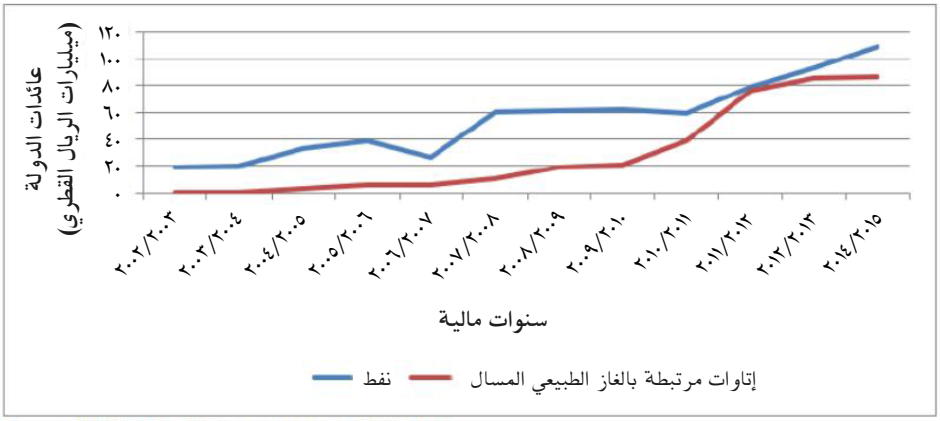

المصدر: المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، تقارير قطر للأعوام ٢٠١٤–٢٠١٢

أدركت قطر لعقد من الزمن أن هذا الدور الريادي الذي تلعبه في صناعة الغاز الطبيعي المسال سيشارف على نهايته في أواخر العقد الثاني من الألفية الثانية. ففي العام 2012 قدّرت شبكة «سي إن إن» أن ستة من أصل أغلى 10 مشاريع للطاقة في العالم هي مشاريع الغاز الطبيعي المسال في أستراليا.[6] إذ سيتم العمل على مشاريع مماثلة من الغاز الطبيعي المسال بقيمة 200 مليون دولار ما بين العامين 2014 و2018. تزود استراليا حاليًا حوالي 33 مليون متر مكعب من الغاز، مما يجعلها ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، بعد ماليزيا (35 ألف مليون متر مكعب)، وبعد قطر بفارق كبير (أقل قليلًا من 100 ألف مليون متر مكعب).[7] لكن هناك، ربما على الأقل، حوالي 60 مليون متر مكعب إضافيًا من العرض الاسترالي الذي سيُطرح إذا تمت كل المشاريع كما هو مخطط لها، الأمر الذي سيجعل من أستراليا مورد الغاز الطبيعي المسال الأول في العالم.[8]

لكن المنافسة لا تقف عند هذا الحد.

فثورة الغاز الصخري التي قادتها الولايات المتحدة بشكل رئيسي أدت إلى زيادة تعقيد الأمور. فقد كان تحويل الولايات المتحدة كسوق لعرض الغاز الطبيعي القطري المسال جزءًا من خطط الدولة الأولى. يُذكر أنه تم تمويل محطة «غولدن باس» لاستقبال الغاز الطبيعي المسال في ولاية تكساس من قبل شركة «قطر للبترول» و«إكسون موبايل» و«كونوكو فيليبس» لتصل قيمتها إلى 2 مليار دولار، وأنه تم الانتهاء من تأسيسها في العام 2010. أما الآن، فإن هذه المنشأة، على حد تعبير صحيفة «نيويورك تايمز» «تجلس هادئة بشكل مخيف في هذه الأيام، وباتت عبارة عن متحف راقد لحقبة ماضية».[9] إن ارتفاع أسعار النفط في العقد الثاني من الألفية الثانية جعل ودائع

5 مايكل لينش، "نهاية مرحلة الازدهار القسوى للسلعة؟" (Michael Lynch, "End of Commodities Supercycle") فوربس، 27 تموز/ يوليو 2015.

6 ستيف هارغريفز «مشاريع الطاقة العشرة الأغلى في العالم» (Steve Hargreaves, "10 Most Expensive Energy Projects in the World")، شبكة «سي إن إن» ، 27 آب/ أغسطس 2012.

7 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. «معلومات الغاز الطبيعي»، إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2014.

8 ديفيد ليديسما، «مستقبل صادرات الغاز الطبيعي المسال الأسترالية» (David Ledesma, "The Future of Australian LNG Exports") معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (أيلول/ سبتمبر 2014): 17.

9 كليفورد كراوس، «منعطف لمحة مبنية في ولاية تكساس لاستيراد الغاز الطبيعي» (Clifford Krauss, "A U-Turn for a Terminal Built in Texas to Import Natural Gas")، نيويورك تايمز، 29 أيلول/ سبتمبر 2014.

الغاز الصخري في الولايات المتحدة قابلة للحياة على الصعيد الاقتصادي، فارتفع إنتاج النفط والغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة. بالتالي، أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وكسرت سجلات الإنتاج الخاصة بها من حيث الحجم في كل عام منذ سنة[10] 2011. الأمر الذي من المرجح بشكل متزايد أن يتحول إلى إمدادات من الغاز الطبيعي المسال. لهذا السبب لم تتلق محطة «غولدن باس» سوى كميات ضئيلة من الغاز الطبيعي المسال، ولهذا السبب، وضمن تكاليف باهظة، انقلبت شركة «قطر للبترول» و«إكسون موبايل»، و«كونوكو فيليبس» التي لا تريد حسب رأيها إهدار المزيد من المال، في محطة تغويز لتسييل الغاز الأمريكي لتصدير الغاز الطبيعي المسال.

تشير بعض التقييمات الحالية إلى أن الولايات المتحدة قد تصبح المنافس الرئيسي لقطر، وذلك ليس فقط بسبب مواردها من الغاز الصخري، ولكن أيضًا بسبب موقعها الاستراتيجي بالقرب من الأسواق الأوروبية والشرق آسيوية الرئيسية. إن العملاء من كوريا واليابان والهند يتوجهون بالفعل، أو على الأقل يهتمون بالتوجه نحو تنويع إمداداتهم من خلال الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة. في خلال فترة ازدهار صناعة الغاز الصخري في العام 2014، تمتع الغاز الطبيعي الأمريكي المسال بقدرة تنافسية عالية، وذلك على سبيل المثال عبر إضعاف موردي الغاز الطبيعي المسال الأستراليين إلى اليابان بحوالي الثلث.[11] ومن غير الواضح كيف سيكون رد فعل سوق الغاز الصخري والنفط في الولايات المتحدة على المدى المتوسط والطويل تجاه الانخفاض الأخير في أسعار النفط. ففي حين خلص بعض الخبراء إلى أنه على الرغم من أن أسواق الغاز شهدت فترات من انخفاض الأسعار في الماضي، إلا أن «الوضع هذه المرة مختلف»، فيما يسعى آخرون ليروا كيف سيتعايش موردو الغاز الصخري في الولايات المتحدة مع انخفاض أسعار المنتجات، ومع ارتفاع السعر الذي يحتاجونه للوصول إلى نقطة التعادل بين النفقات والإيرادات.[12]

"ولكن حتى لو كانت قطر محظوظة بما فيه الكفاية لرؤية تهالك صناعة الغاز الصخري وصناعة الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، فإن هذه الدولة الخليجية الصغيرة ستواجه مع ذلك منافسة شرسة."

ولكن حتى لو كانت قطر محظوظة بما فيه الكفاية لرؤية تهالك صناعة الغاز الصخري وصناعة الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، فإن هذه الدولة الخليجية الصغيرة ستواجه مع ذلك منافسة شرسة.

من جهتها، تمتعت تنزانيا وموزمبيق باكتشافات نفطية كبيرة في السنوات الأخيرة أدت إلى الكثير من التكهنات حول دور كل من الدولتين كمصدّر كبير للغاز الطبيعي المسال في المستقبل. وقد استحوذت شركة «شل» للنفط مؤخرًا على شركة طاقة أصغر مع كتل قبالة سواحل تنزانيا، وانضمت بذلك إلى مجموعة من شركات الطاقة في شرق آسيا التي سعت للحصول على حصص في هذه التطورات. [13]

إضافة إلى ذلك، تمت عدّة اكتشافات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إذ أملت إسرائيل بشحن الغاز الطبيعي المسال إلى مصر والأردن، وحتى أبعد من ذلك، ولكنها كانت غارقة في الإجراءات القانونية لمكافحة الاحتكار.[14] إضافة إلى ذلك، بعد أن اكتشفت مصر العملاق الضخم الخاص بها، أي حقل «زهر» الذي يشمل ما يكفي من

10 كريستين بورما وتشو هوي كونغ، «فورة الولايات المتحدة في قطاع الغاز تتحول إلى عالمية مع هز صادرات الغاز الطبيعي المسال السوق» (Christine Buurma and Chou Hui Hong, "U.S. Gas Boom Turns Global as LNG Exports to Shake up Market")، بلومبرج، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

11 المرجع نفسه.

12 الكسيس كرو، «انخفاض أسعار النفط يكشف فخ استخراج الغاز الأمريكي – واستمرار الهيمنة السعودية للطاقة» (Alexis Crow, "Falling Oil Prices Reveal America's Fracking Trap -- and Saudi Arabia's Continued Energy Dominance")، هافينغتون بوست، 1 نيسان/ أبريل 2015.

هوارد في روجرز، «أثر الغاز السفلي وأسعار النفط في أسواق الغاز وأسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية» (Howard V. Rogers, "The Impact of Lower Gas and Oil Prices on Global Gas and LNG Markets") معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (تموز/ يوليو 2015): 47.

13 رونكي لوك، «أي دولة شرق أفريقية ستفوز في سباق الغاز الطبيعي المسال؟» (Ronke Luke, "Which East African Nation Will Win the LNG Race?,") OilPrice.com، 27 أيار/ مايو 2015.

14 أليسون جيد، «اللحظة الهامة لإسرائيل: إبرام صفقات الغاز مع الأردن ومصر»، مجلة «ناشيونال إنترست» (Allison Good, "Israel's Big Moment: Sealing Gas Deals with Jordan and Egypt," The National Interest)، 29 أيار/ مايو 2015.

الغاز لتلبية الطلب المحلي المصري المتزايد لمدة عقد من الزمن من الناحية النظرية، فلن يوفر الغاز الطبيعي الإسرائيلي المسال سوى حلًا قصير الأجل لمصر، مما سيدفع الدولة إلى البحث عن عملاء ضمن إطار أبعد.[15]

لطالما طُرحت إمدادات الغاز الروسية الهائلة، وهي الأكبر في العالم، كمصدر للغاز الطبيعي المسال. فالتوسع في مشروع الغاز الطبيعي المسال في الشمال الشرقي هو احتمال ممكن، ولكن هذه الصناعة تمر بوضع حرج إلى حد كبير بسبب نقص الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا من شركات النفط والغاز الغربية الكبرى.[16] بغض النظر عن الموقع غير المناسب لنسبة كبيرة من الغاز الروسي، وعن التكلفة العالية المترتبة على إنشاء صناعة الغاز الطبيعي المسال في مكان قريب، فإن العقوبات هي المشكلة الرئيسية في روسيا، وكما يبدو فمن غير المرجح أن تُخفف هذه العقوبات بشكل ملحوظ في المناخ الجيوسياسي الحالي.[17]

على عكس روسيا، فإن رفع العقوبات الدولية عن إيران على وشك أن يدخل حيز التنفيذ، الأمر الذي سيحفز طموحاتها على صعيد الطاقة. فهي تتشارك مع قطر أكبر حقل للغاز في العالم، ولكن على عكس جارتها الصغيرة، نادرًا ما حظيت إيران بفرصة الحصول على التمويل الخارجي اللازم أو الخبرة لتحقيق الاستفادة القصوى من مواردها. ولكن بعد الاتفاق النووي الذي عقدته مع «مجموعة الخمسة زائد واحد»، قد يتغير هذا الوضع القائم. مما لا شك فيه أن الشركات الهيدروكربونية الغربية الرئيسية حريصة على ما يبدو على دخبخول السوق الإيراني، على حد سواء كمنبع (استخراج المواد الخام) أو كمصب (تكرير الوقود وتحويله إلى منتجات، والنقل، والمبيعات، وغيرها من القطاعات) وبرزت في هذا السياق اقتراحات بأن إيران قد تسعى إلى شحن الغاز الطبيعي المسال إلى إسبانيا في مرحلة ما.[18] ولكن هناك مجموعة من القضايا الجيوسياسية وغيرها لا بد من أخذها بعين الاعتبار، بما في ذلك سرعة رفع العقوبات. إذ لا تريد روسيا أن تشهد الحد من مركزها المهيمن كمورد للغاز إلى أوروبا، وهو عامل سيتوجب على إيران النظر فيه. فإيران لا تزال على الأرجح بعيدة بحوالي عقد من الزمن تقريبًا عن شحن الغاز الطبيعي المسال الشحن إلى أوروبا نظرًا إلى الفارق الزمني ما بين الاتفاق والتعاقد والتمويل والبناء ومعالجة الغاز وتحويله إلى غاز طبيعي مسال. ولكن حتى إن لم تصبح إيران موردًا رئيسيًا للغاز، يبدو من المؤكد أن الدولة ستصبح موردًا للنفط أكثر أهمية، وهو بديل مثيل إلى حد كبير للغاز الطبيعي المسال.

تترافق كل هذه المشاريع مع مجموعتها الخاصة من القضايا. فقلة النمو والمخاطر السياسية في شرق أفريقيا، والتكلفة العالية لمتطلبات الاستثمار في الولايات المتحدة، والتكاليف العالية مع البيئة الطبيعية والبيئة التنظيمية الصعبتين في أستراليا، والصعوبات الاقتصادية والسياسية في إسرائيل، والعجز البيروقراطي في مصر، وعدم الاستقرار الجيوسياسي مع إيران، كلها عوامل تطرح تحديات حقيقية قد تكون فاتكة بالنسبة إلى هذه المشاريع. مع ذلك، فإن العدد الهائل من البدائل، وبعضها تتمتع بالفعل باستثمارات كبيرة فيها، وأخرى ستكون قريبًا من الأولويات الوطنية المركزية، يضمن أن موقع قطر الريادي في صناعة الغاز الطبيعي المسال سيواجه تحديات شديدة من مورد واحد أو أكثر.

تبدأ مقدمة تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول سوق الغاز متوسط المدى للعام 2015 بالجملة التالية: «كم كبير الفرق الذي قد تحدثه سنة واحدة. فقبل 12 شهرًا فقط كانت الأسعار عمومًا أعلى بكثير في ظل وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق. وقد كانت النظرة للغاز إيجابية بشكل عام، وبدت آفاق العرض والاستثمارات الخاصة به قوية».[19] لكن الأمر يقف عن ذلك الحد. لو ارتفع الطلب على النفط أو الغاز الطبيعي المسال بسرعة، فإن احتمال

15 كريسبيان بالمر وستيفن جوكز، «التحديث 2– الوكالة الوطنية الإيطالية للمحروقات تحقق اكتشافًا ضخمًا للغاز قبالة الساحل المصري» (Crispian Balmer and Stephen Jewkes, "Update 2-Italy's Eni Makes Mega Gas Discovery Off Egyptian Coast")، رويترز، 30 آب/ أغسطس 2015.

16 «للغاز الطبيعي المسال الروسي: نافذة ذات أعوام خمس ونهايتها» ("Russian LNG: A Five Year Window and It's Closing") أوروبا للغاز الطبيعي، 20 نيسان/ أبريل 2015.

17 جاك فارشي، «شركة غازبروم تفكر في مشروع فلاديفوستوك للغاز الطبيعي المسال» (Jack Farchy, "Gaxprom Considers Shelving Vladivostok LNG Project") فاينانشال تايمز، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

18 «إيران تأمل في تصدير الغاز إلى الاتحاد الأوروبي عبر اسبانيا» ("Iran Hopes to Export Gas to EU through Spain")، شبكة رويترز، 7 أيلول/ سبتمبر 2015.

19 «تقرير حول سوق الغاز متوسط المدى» ("Medium Term Gas Market Report") في تحليل السوق والتوقعات حتى العام 2020 (الوكالة الدولية للطاقة، 2015): 3.

حدوث تخمة في امدادات الغاز الطبيعي المسال قد لا تقلق الأسواق. ولكن في الواقع، يتفق معظم المحللين بشكل عام مع التشاؤم الوارد في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المبني على الإحصاءات.

وكان النمو الضخم في الصين هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية. فمنذ أوائل العقد الأول من الألفية الثانية، كان الاقتصاد الصيني ينمو بمعدل يتجاوز نسبة 10 في المئة سنويًا، مما رفع الطلب على السلع الأساسية مثل النفط والغاز. ولكن في الوقت الحالي يتفق المحللون على أن فترة النمو هذه غير المسبوقة تقريبًا شارفت على نهايتها. إن النمو الصيني بحوالي 5 إلى 7 في المئة، كما هو متوقع في السنوات المقبلة، ليس كافيًا لتوريد جانب العرض. فالاقتصادات الأوروبية التي تتعافى ببطء، وحتى حدوث انتعاش أكثر قوة من الانهيار الاقتصادي الذي شهده العام 2008 في الولايات المتحدة، هي عوامل ليست كافية بشكل واضح لملء الفراغ الذي نتج عن تراجع الطلب الصيني.

لذلك، وفق المسارات الحالية ومن دون تدخل عامل خارجي خطير، يبدو أن جانبي العرض والطلب في معادلة الطاقة في قطر يعانيان من هبوط. لذا لا بد من دراسة الآثار المترتبة عن ذلك على السوق الأكثر قدرة على المنافسة.

الآثار المترتبة عن ذلك

تولت حكومة جديدة السلطة في قطر في تموز/ يوليو 2013. ومرر الأمير السابق ومصمم الدولة القطرية الحديثة، حمد بن خليفة، العرش إلى ابنه، تميم بن حمد آل ثاني، الذي كان يبلغ 33 عامًا في ذلك الوقت. مما أدى أيضًا إلى انتقال سياسي أوسع نطاقًا بكثير في قطر. والجدير بالملاحظة كان اعتزال حمد بن جاسم آل ثاني، الرجل الثاني الأكثر نفوذًا في قطر والذي كان يشغل في نفس الوقت منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس صندوق الثروة السيادية في الدولة والرئيس التنفيذي لشركة الطيران الوطنية. وظهر التغيير في المنهج المعتمد عندما تولى رئيس الوزراء الجديد عبد اللّه بن ناصر آل ثاني منصب وزير الداخلية أيضًا، بدلًا من أن يتولى منصب وزير الخارجية، مما لخص بدقة تركيز الإدارة الجديدة على الداخل.

إن فحوى الأشهر الأولى من الحكم تعكس هذا التغيير بشكل إضافي. إذ تركز خطاب تميم بن حمد بعد توليه السلطة على قضايا الحيطة المالية والترشيد وأهمية عمل القطريين بجد من أجل دولتهم. وسرعان ما تم تقليص الميزانيات في جميع المجالات، باستثناء الميزانية العسكرية التي ارتفعت بشكل ملحوظ.[20] وقد ضُرب قطاع التعليم بشكل خاص، فضلًا عن القطاع الثقافي وقطاع المتاحف. بالمثل، قلصت شركة «قطر للبترول» من قوتها العاملة بنسبة ٢٠ في المئة، كما تم إلغاء مشاريع بنية تحتية رئيسة فعليًا، فيما قلصت لجنة كأس العالم عدد الملاعب التي كانت تبنيها لاستضافة كأس العالم في العام 2022 من 12 ملعب إلى 8 ملاعب.[21] بشكل عام، توقعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية تقليصًا في الميزانية في السنة المالية 2014–2015 بنسبة 15 في المئة عن العام السابق.[22]

في سياق الهبوط في أسواق النفط والغاز على نطاق أوسع، من المنطقي أن تجري قطر عمليات استقطاع. ولكن العديد من هذه العمليات أتت في صيف العام 2013 عندما بلغ متوسط سعر النفط على مدار السنة سعرًا جيدًا،

20 صندوق النقد الدولي، «التقرير القطري من صندوق النقد الدولي 239/13»، تموز/ يوليو 2013.

21 أندرو غاردنر، «لماذا يستمرون في القدوم؟ العمال المهاجرين في دول الخليج» (Andrew Gardner, "Why Do They Keep Coming? Labor Migrants in the Gulf States")، في العمال المهاجرون في الخليج الفارسي، محرران. مهران كامرافا وزهرة بابار (لندن: هيرست وشركاه، 2012)، 41–58.

22 مجلة «أريبيان بزنس» ، «إلى أين يرسل المغتربين العرب تحويلاتهم» (Arabian Business, "Where Gulf expats sent remittance")، 13 أيار/مايو 2013.

23 براتاب جون، "الفائض المالي القطري 3.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2013–2014" (Pratap John, "Qatar Fiscal Surplus Seen at 3.9% of GDP in 2013-14")، غلف تايمز، 13 كانون الثاني/ يناير 2014.

أي 91 دولار للبرميل، فيما بلغ الفائض في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية أربعة في المئة، أي ما يقارب 22.3 مليار دولار.[23] في حين أن بعض المسؤولين الحكوميين قد توقعوا تشديد المناخ المالي، إلا أن عمق بعض الاستقطاعات وموقعها على وجه الخصوص أمور تشير إلى دوافع خفية.

أولًا، برز شعور في الدوحة بأن الإدارة السابقة تعمل بمنهجية فضفاضة جدًا وغير منسقة إلى حد كبير، كانت الميزانيات في ظلها مبادئ توجيهية وحدها في أفضل الأحوال. وقد أراد الأمير تميم بن حمد آل ثاني بشكل واضح القضاء على هذه الثقافة واستبدالها بعملية منظمة أقل تكلفة. كان معروفًا عن قطر في الثمانينيات اعتمادها على الأمير آنذاك، أي جد تميم بن حمد وهو خليفة بن حمد آل ثاني (الذي حكم ما بين 1972و1995)، لتوقيع جميع الشيكات التي تتخطى قيمتها 50 الأف دولار.[24] الأمر الذي كان له تأثيرًا ضارًا متوقعًا على ممارسة الأعمال التجارية التي تحسنت في ظل حكم حمد بن خليفة، ولكنها بقيت مع ذلك بعيدة عن المثالية. هذا وعانت جميع القطاعات في الدولة من التأخر في تسديد فواتير فيما أملت الإدارة الجديدة لتميم بن حمد بتحسين مجال واحد من أجل تعزيز صورة قطر.[25] لكن كان على الدولة طريقًا طويلًا لا بد من اجتيازه. إذ لا تزال قطر من الأسوأ في العالم في «ضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية»، مع حصولها على درجة صفر من أصل 100 عند تقييمها وفقًا لمعايير «الشفافية الحساب، ومشاركة المواطنين، وقوة الرقابة المستقلة».[26]

إن موقع قطر الريادي في صناعة الغاز الطبيعي المسال سيواجه تحديات شديدة من مورد واحد أو أكثر.

ثانيًا، يبدو أن مؤسسة قطر تعاني بشكل خاص من عمليات الاستقطاع إلى حد كبير. وفي حين أن هذا ليس بالمستغرب نظرًا إلى أنها عبارة عن مشروع كبير ومكلف، هناك اقتراحات بأن الحكومة الجديدة أرادت أن تقلص من حجم المنظمة. فالأمير تميم بن حمد، على عكس العديد من إخوته وأخواته، لم يدرس في أي من الجامعات الأمريكية أو البريطانية ولم يبدِ أي اهتمام خاص في المشروع. إضافة ذلك، يُنظر إلى جامعات المدينة التعليمية على أنها نخبوية، تمامًا مثل أفضل الجامعات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. في الواقع، يحتاج الطلاب القطريون إلى تعليم خاص مكلف باللغة الإنجليزية للحصول على فرصة جيدة لدخول الجامعات الغربية التي تتخذ من الدوحة مقرًا لها، حتى مع برامج سد الفجوة اللغوية التي يُعمل عليها للمساعدة في المرحلة الانتقالية.

إضافة إلى ذلك، فإن الجامعات في قطر مكلفة بشكل فاضح، إذ تكلف دراسة الطالب الواحد عشرات آلاف الدولارات الإضافية في الدوحة مما قد تكلف في الجامعات الأمريكية المضيفة. هذا الثراء يواجه الفقر المدقع الظاهر في جامعة قطر، وهي الجامعة الوطنية. ويظهر ذلك من خلال الشكاوى من الفوارق ما بين احتفالات التخرج الفخمة في المدينة التعليمية مقابل تلك الأكثر رزانة في جامعة قطر، والتي تعكس التفاوت المفترض في الميزانيات وغالبًا ما تتسبب بعاصفة من الاحتجاجات في وسائل الاعلام الاجتماعية.[27] لا بد من الإشارة إلى أن هذه الانتقادات ليست دائمًا دقيقة جدًا، فميزانية جامعة قطر كانت، إلى حين عمليات تقليص الميزانية الأخيرة، محدودة أكثر من خلال التطبيق العملي ونقص الموظفين في سوق العمل الدولي أكثر من كونها محدودة ببناء الميزانية، ولكن ذلك هو التصور. وحتى إذا أصرت الشيخة موزا على أنها هي التي حثت على تخفيضات الميزانية في مؤسسة قطر،[28] في

24 كوهي هاشيموتو، جرير إلاس، وستايسي إيلر «الغاز الطبيعي المسال من قطر: مشروع قطر غاز» (Kohei Hashimoto, Jareer Elass, and Stacy Eller, "Liquefied Natural Gas from Qatar: The Qatargas Project") سلسلة أوراق عمل الجغرافيا السياسية للغاز، (ستانفورد: منتدى الطاقة في معهد بيكر في جامعة رايس، كتنون الأول/ ديسمبر 2004)، 10.

كولن برانت، «الوداع من قطر: أرض الميعاد» (Colin Brant, "Valedictory from Qatar: A Land of Promise")، تحرير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (لندن: وزارة الخارجية، 9 تموز/ يوليو 1981)، 3.

25 مات سميث، «فورة البناء في قطر تشكل تحديًا بالنسبة لشركات البناء الأجنبية» (Matt Smith, "Qatar Building Boom Proves a Challenge for Foreign Construction Firms")، وكالة رويترز، 23 حزيران/ يونيو 2015.

26 سنغوون يون، «حققت هذه البلدان أسوأ شفافية في الموازنة» (Sangwon Yoon, "These Countries Scored the Worst on Budget Transparency")، وكالة رويترز، 9 أيلول/ سبتمبر 2015.

27 «مقارنات بين المدينة التعليمية وجامعة قطر تثير جدلًا» ("Comparisons between Education City, Qatar University Spark Controversy,") الدوحة نيوز، 17 أيار/ مايو 2012.

«طلاب جامعة قطر ينفسون عن غضبهم على تويتر» ("Qatar Varsity Students Vent Ire on Twitter,") ذي بننسولا، 17 أيار/ مايو 2012.

28 رولا خلف، «غداء مع فايننشل تايمز: الشيخة موزا» (Roula Khalaf, "Lunch with the Ft: Sheikha Moza,") فايننشال تايمز، 10 تموز/ يوليو 2015.

واقع من المرجح أكثر، لا بل من المؤكد، أن هذه هي نتائج الضغوط المالية التي قام بها الأمير تميم بن حمد أيضًا لتهدئة الرأي العام. مع ذلك، تحتاج إدارة هذا الأخير لأن تكون حذرة من عدم تخفيض ميزانيات المؤسسات الشبيهة بمؤسسة قطر تخفيضًا شديدًا. ففي النهاية يكمن هدفها الرئيسي في تسهيل عملية الانتقال في الاقتصاد القطري بعيدًا عن الاعتماد على صناعة النفط والغاز.

بشكل عام، تشكل الدلائل على أن قطر تسعى للتحكم بميزانيتها والسيطرة عليها خطوة واعدة. فعلى الرغم من أن إيرادات ميزانيتها تراجعت بشكل مخيف مع انهيار أسعار النفط، إذ تراجعت الإيرادات بنسبة 40 في المئة من تموز/ يوليو 2014 إلى تموز/ يوليو 2015، [29] إلا أن وضعها المالي لا يزال جيدًا. فعدد سكانها القليل هو الميزة الأساسية في هذا الصدد. كذلك الأمر بالنسبة إلى مخزون الغاز المتنوع نسبيًا والذي لا يعتمد فقط على الغاز الطبيعي المسال، مع خط أنابيب مهم يزود سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولا على مبيعات النفط، نظرًا إلى قدرتها التي لا مثيل لها على تحويل الغاز إلى سوائل. فحتى مع ارتفاع أسعار النفط إلى 50 دولار للبرميل، لا يزال مصنع «لؤلؤة جي تي إل» مربحًا، وهو الذي يحول الغاز إلى سوائل يمكن بيعها في ضمن هامش ربح متميز مقارنة مع النفط الخام نفسه.[30]

مع ذلك، فإن استخدام كلمة «نسبيًا» هام هنا، فعلى الرغم من أن قطر قد تكون في وضع جيد مقارنة مع الحلفاء الذين يعتمدون على النفط والغاز في الخليج، إلا أن هذا ليس تقييمًا إيجابيًا جدًا. في الأساس، لا يزال الاقتصاد القطري يعتمد بشكل ساحق على معالجة المواد الهيدروكربونية. وهو أمر محدود بطبيعته، ونادرًا ما نجحت محاولات قطر وغيرها من الدول في السنوات الأخيرة في تنويع اقتصاداتها قبل أن ينفد الوقود الذي من الموارد الرئيسية فيها. ففي منطقة الخليج، لا تأتي المحاولات شبه الجدية للحد من التجاوزات الريعية المستخدمة سوى عندما يبدو من الواضح أن الوقود يشارف على النفاذ. فالدول مثل البحرين وسلطنة عمان، والتي كانت تمتلك مواردًا هيدروكربونية كبيرة، والتي اضطرت للانتقال إلى عالم ما بعد النفط والغاز، لا تزال تعتمد على لطف جيرانها الأكثر ثراءً لدعمها من خلال المساعدات.

قد تبيّن قراءة مبسطة لأرقام الإيرادات الحكومية من صندوق النقد الدولي الواردة في الجدول البياني «أ» أن 59

الجدول البياني أ: إيرادات قطر ٢٠١٣ – ٢٠١٤

المصدر: المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، تقرير قطر للعام ٢٠١٥

في المئة من إيرادات الحكومة تأتي من الصناعات الهيدروكربونية (33 في المئة من النفط و 26 في المئة من الغاز الطبيعي المسال). ولكن الحقيقة هي أن الغالبية العظمى من إيرادات الاستثمار والإيرادات الضريبية للشركات

29 «صادرات قطر تتخطة 40 في السنة» (“Pct in Year 40 Qatar Exports Plungs over,”) وكالة فرانس برس، 30 آب/ أغسطس 2015.

30 أليكس فوربس «تحويل الغاز إلى سوائل – على عتبة عهد جديد؟»
(Alex Forbes, “Gas-to-Liquids - on the Threshold of a New Era?”) غاستك نيوز، 18 أيلول/ سبتمبر 2013.

تأتي إما مباشرة من شركة «قطر للبترول» أو مقاوليها من الباطن المتعددين والذين في كثير من الأحيان يحصرون خدمتهم في الاحتياجات المباشرة لصناعة النفط والغاز.

لذلك، فإن عدد سكان قطر القليل في جوهره وصناعة القرار الجيدة لتنويع مدخلات صناعة الهيدروكربون الأمامية إلى حد ما (أي إنتاج تحويل الغاز إلى سوائل) هي العوامل التي حمتها بنجاح نسبيًا حتى الآن، وليس التنويع

الجوهري في اقتصادها. ولكن الآثار المترتبة عن هذا ليست واعدة في سياق أوسع من الأسواق الناشئة التي تعاني من مصاعب في نهاية دورة مرحلة الازدهار القسوى للسلع الأساسية التي أدت إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة بشكل عام على مدى خمس سنوات منذ العام 2010. [31]

بالتالي، فإن قطر عالقة في موضع من صناعة الغاز مماثل لموضع المملكة العربية السعودية في صناعة النفط.

في خلال العقد الأول من الألفية الثانية، كانت الأسهم في الشركات التي تتعامل في السلع الأساسية هي التي تتمتع بجاذبية الشراء. فارتفاع الطلب والعرض المحدود على ما يبدو دفعا إلى ارتفاع الأسعار. وقد ازدهرت بلدان مجموعة «بريكس» (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) ودول الخليج، على الأقل مدفوعة جزئيًا من هذا، مدعومة بصادراتها من السلع. لكن هذه الدورة تتفكك منذ سنوات. فمؤشر مجموع السلع الذي أحصته «وكالة بلومبرغ» انخفض بنسبة 61 في المئة منذ أعلى مستوياته في العام 2008 وبنسبة 46 في المئة منذ بلوغها الذروة بعد الأزمة المالية التي شهدها العام 2011. [32]

إن الركود على نطاق أوسع في الأسواق الناشئة لم يؤثر بعد بعمق في دول الخليج نظرًا إلى أن المحروقات كانت السلع الأساسية الوحيدة التي لم تتخذ المنحى الهبوطي، حتى وقت سابق من هذا العام. وقد كان النمو البطيئ، والديون المتزايدة، والتراجع في الإيرادات، وتراجع جاذبية الاستثمار الأجنبي، وعدم تنافسية سعر الصرف بفضل ربط عملتها بالدولار، كلها شكلت مسارًا يطرح إشكالية اتبعته الأسواق الناشئة الأخرى. وتواجه قطر ودول الخليج الأخرى تكهنًا مماثلًا.

إن السؤال الهام الذي يطرح نفسه بالنسبة إلى دولة قطر من حيث امداداتها من الغاز الطبيعي المسال يتعلق بالقرار الرسمي بتأجيل أي تطوير إضافي يتعلق بحقل الغاز المشترك مع إيران. ويفترض على نطاق واسع أن قطر لم ترد تطوير حقل لئلا تثير غضب إيران من خلال امتصاص الغاز بسرعة وفعالية كبيرة جدًا من الحقل المشترك بين الدولتين، في حين كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية غير قادرة على استخدام المزايا النوعية التي تتمتع بها قطر (المال والخبرة الغربية). مع ذلك تُطرح ثلاث مشاكل رئيسية مع رفع قطر لقرارها بوقف عملية تطوير حقل في ظل الظروف الراهنة.

أولًا، ستكون عملية الاستثمار في هذا الحقل مكلفة ومحفوفة في ظل هذه السوق الهابطة. إذ ستحتاج القيادة القطرية إلى المراهنة الخطرة على انتعاش الغاز الطبيعي المسال في غضون 15 عامًا وأكثر. مما لا شك فيه أن مثل هذا السيناريو معقول جدًا، ولكن في وقت نشهد فيه تخفيض الميزانيات، يظل الخطر كبيرًا بالنسبة إلى قطر، لأن قلة هي شركات النفط العالمية التي ستكون شديدة الحماسة في الوقت الحاضر على الانخراط في مشروع آخر كبير السياق مع عدة مشاريع متقدمة أكثر في كافة أنحاء العالم.

ثانيًا، وهو أمر مرتبط بالعامل الأول، يمكن للدولة القطرية بالكاد التعامل مع مثل هذا المشروع. فهي أصلًا الدولة

31 «الصعوبات المادية» ("Material Difficulties")، ذي إكونومست، آب/ أغسطس 2015.
ليونيد بيرشيدسكي، «ربما تكون دورة ازدهار السلع حقيقية في الواقع» (Leonid Bershidsky, "Maybe the Commodities Supercycle Is Actually Real") بلومبرغ، 7 آب/ أغسطس 2015.

32 «قطر لا تزال أغلى دولة للبناء في جميع أنحاء الشرق الأوسط» (Qatar Is Still the Most Expensive Country to Build in across Middle East) ذي أدج، 9 أيلول/ سبتمبر 2013.

33 كولن فورمان، «الدوحة تمدد الموعد النهائي لمناقصات الميناء» (Colin Foreman, "Doha Extends Closing Date for Port Bids") ميد (MEED)، 26 شباط/ فبراير 2010.

34 «ميناء الدوحة الجديد في سباق مع الزمن» ("New Doha Port in Race Against Time")، ميد (MEED)، 7 آذار/ مارس 2013.

الأغلى في المنطقة لاستكمال المشاريع، كما أن التضخم يرتفع في المقام الأول بسبب الاختناق في التوريد الذي تسببه أعمال الشركات ذات الأسهم المحدودة في هذا القطاع في قطر.[33] ومع تمتعها بحدود برية واحدة فقط لاستيراد المواد، وبميناء صغير يتحمل أكثر من طاقته، وفي ظل التأخير في بناء ميناء أكبر، تعاني قطر بالفعل من الاختناقات التي تنهك المشاريع الضخمة.[34] ومن شأن مشاريع البنية التحتية الكبرى الأخرى مثل بناء منشآت جديدة غاز الطبيعي المسال، وعلى رأسها وسائل النقل الحالية وعمليات البناء المتعلقة بكأس العالم، أن تتسبب على الأقل بارتفاع التضخم.

ثالثًا، تحتاج قطر إلى ضبط هذه السياسة بعناية مع إيران. فهما يشتركان في الحقل وقطر لا تريد أن تترك نفسها عرضة لاتهامات بأنها «تسرق» الغاز الايراني. إذ تم استخدام مثل هذه الاتهامات في الماضي كجزء من ذريعة العراق لغزو الكويت. وفي حين لا يمكن لأحد أن يرى أن إيران ستغزو قطر، هناك عدد كبير من المبادرات التي يمكن إنكارها والتي يمكن لإيران أن تعتمدها في حال شاءت، وهي أقل بكثير من الحرب، وتهدف إلى تعطيل إنتاج قطر.

بالتالي، فإن قطر عالقة في موضع من صناعة الغاز مماثل لموضع المملكة العربية السعودية في صناعة النفط. فمن حولهما تأخذ المنافسة حصة في السوق وتخفض أسعار سلعهما الأساسية الرئيسية. لذلك اعتمدت المملكة العربية السعودية منهجًا استباقيًا هجوميًا. فمن خلال عدم خفض الانتاج لتضخيم الأسعار، كما توقع منها الكثيرون، بقيت حازمة وعانت فيما كانت تشاهد هبوط الأسعار. كان المبرر الرئيسي، ولا يزال، هو البيع بسعر أقل من الموردين المكلفين ولكن الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية وإخراجهم من هذا القطاع، فضلًا عن خلق ورقة مساومة للمملكة لاستخدامها في منطقتها سواء مع إيران أو مع روسيا.

ولكن على الرغم من أن قطر تهمين على صناعة الغاز الطبيعي المسال أكثر بكثير من هيمنة المملكة العربية السعودية على صناعة النفط (ثلث إمدادات الغاز الطبيعي المسال مقابل 10 في المئة من الإمدادات النفطية السعودية) فإن الديناميات الأساسية للسوق تصعّب على دولة قطر المناورة. إلى جانب ذلك، في حين كان المشترون الآسيويون الرئيسيون آنذاك يفضلون العقود طويلة المدى في سوق يقل فيه العرض، وفي حين كانوا على استعداد لدفع قسط لضمان إمدادهم بما يحتاجون إليه، فإن هذا الحال في تراجع متزايد. فمع توفر المزيد من خيارات الإمدادات، تنخفض الأسعار بشكل عام، مما يجعل مثل هذه العقود طويلة المدى ذات الرسوم الإضافية على أقل جاذبية بالنسبة إلى المشترين.

بالتالي، فإن أوقات المجد في الهيمنة على الصناعة والاستفادة من تحويل الإمدادات من منطقة إلى أخرى بحثًا عن أسعار أعلى وإبرام عقود مربحة جدًا على الصعيد الاقتصادي قد ولّت بالنسبة إلى قطر. ولكن احتياطيات الدولة الضخمة ومخرجاتها المتنوعة وقاعدتها منخفضة التكلفة للإنتاج والشحن هي عوامل ستظل تشكل عنصرًا رئيسيًا من الجدوى الاقتصادية للدولة من الآن فصاعدًا. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تتراجع أهميتها النسبية في سوق الغاز الطبيعي المسال إلى حد كبير، إلا أن قطر ستظل قاعدة مركزية لأسواق الطاقة في المستقبل المنظور.

www.agsiw.org